دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الإقتصادية في الجزائر للفترة (2001- 2014)

بشيكر عــابد
أستاذ مساعد (أ) المركز الجامعي أحمد زبانة غــليــزان
abedbechikr@yahoo.fr

لملخــص :

نظرا للظروف الصعبة التي عرفها الإقتصاد الجزائري إثر الصدمة البترولية لسنة 1986، بالإضافة إلى عدم الإستقرار الأمني الذي عرفته البلاد خلال فترة التسعينات من القرن العشرين والذي دام قرابة العشر سنوات، كان لابد للحكومة الجزائرية من وضع سياسة إقتصادية مغايرة من أجل إنطلاقة إقتصادية قوية، وعلى هذا الأساس تم إعداد و تنفيذ برامج تنموية إقتصادية (برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004 ، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 ، برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2010-2014) ، كان هدفها الأساسي الرفع من معدل النمو الإقتصادي بالإضافة إلى تحسين الظروف المعيشية وتخفيض مستويات البطالة.

الكلمات المفتاحية : برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو، برنامج توطيد النمو الإقتصادي، النمو الإقتصادي، التشغيل، رخصة البرنامج، الإعتمادات المالية.

مقــدمــة :

يعتبر النمو الاقتصادي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية من المشاكل السياسية والاجتماعية الأساسية في العالم وهذا نظرا لاستقلال أغلب المناطق المستعمرة في بداية هذه الفترة؛ حيث مباشرة بعد تحررها أرادت هذه الأخيرة أن ترفع من مستوى معيشتها بإنجاز العديد من التعديلات لغرض إنعاش نموها الاقتصادي؛ بحيث كان توجه أغلبية الدول النامية في هذه الفترة وبالخصوص في الستينات و السبعينات، على انتهاج سياسة اقتصادية تقوم على التخطيط المركزي وعلى قطاع عمومي، لتحقيق هدفين أساسيين هما: الاستجابة للحاجات الاجتماعية الضرورية وتحقيق الاستقلال الاقتصادي، وكانت الجزائر من بين هاته الدول التي انتهجت هذه السياسة، و لكن بعد مدة بدأت بوادر عدم الاستقرار تطفو على السطح، من خلال الأزمات التي حدثت على الساحة الدولية والوطنية، كالأزمات البترولية ومدى تأثيرها على الاقتصاد الوطني.

ومع ظهور أولى بوادر تحسن المؤشرات الكلية للإقتصاد، اثر ارتفاع أسعار المحروقات في نهاية التسعينيات من القرن الماضي، وحدوث وفرة مالية تمتد لفترة لا بأس بها، بادرت الحكومة إلى تدارك الأوضاع المتردية، من خلال إطلاق سياسة الإنعاش الاقتصادي، و التي اعتمدت على الرفع من حجم النفقات العامة بنوعيها التسييرية و التجهيزية، مسطرة بذلك عدة برامج تنموية، من أهمها برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001-2004) والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 – 2009) بالإضافة إلى برنامج توطيد النمو الإقتصادي (2010 – 2014)، و سنحاول من خلال دراستنا هذه التطرق الى مختلف هذه البرامج .

1- برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي – P.S.R.E- (2001-2004) :

يعتبر تطبيق برنامج الإنعاش الإقتصادي نقلة نوعية في السياسات الإقتصادية المتبعة في الجزائر بإعتبار أن تطبيق سياسة التعديل الهيكلي خلال فترة التسعينات لم يؤد الى التخلص نهائيا من مسببات الأزمة الإقتصادية التي عانت منها الجزائر، فبعد انتهاء العمل ببرنامج التعديل الهيكلي تميزت الوضعية الاقتصادية بشيء من التناقض، فمن جهة هناك تحسن في أداء بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية كميزان المدفوعات، وذلك بسبب ارتفاع أسعار المحروقات، ومن جهة أخرى نجد أن هناك تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي مصحوبة بارتفاع معدلات البطالة، وهذا ما أدى الى

إتباع الحكومة لسياسة اقتصادية جديدة تمثلت في سياسة الإنعاش الإقتصادي وهي سياسة تستند للنظرة الكينزية المتضمنة رفع الطلب الكلي عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي الإستثماري، ويعتبر هذا البرنامج تجسيدا لهذه السياسة.

1-1: محتوى برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي: لقد قررت الحكومة الجزائرية في أفريل 2001 ، وضع برنامج لتدعيم الإنعاش الاقتصادي، وقد خصص لانجاز هذا البرنامج أهم غلاف مالي منذ الاستقلال حيث بلغ 525 مليار دج ، وجه أساسا للقطاعات الرئيسية من أشغال كبرى و هياكل قاعدية، تنمية محلية وبشرية، دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري، دعم الإصلاحات، حيث أن هذه القطاعات بدورها تتكون من قطاعات فرعية، وقد بلغ عدد المشاريع التي جاءت ضمن البرنامج 15974 مشروعا، في حين توزيع رخصة البرنامج الكلية على مختلف القطاعات الرئيسية كانت كالتالي :

الجدول رقم (1) : توزيع رخصة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على مختلق القطاعات الرئيسية

القطاع / السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع (مبالغ مليار دج)	النسبة المئوية (%)
1- أشغال كبرى و هياكل قاعدية	100,7	70,2	37,6	2	210,5	40,10
2- تنمية محلية وبشرية	71,8	72,8	53,1	6,5	204,2	38,80
3- دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10,6	20,3	22,4	12	65,3	12,40
4- دعم الإصلاحات	30	15	/	/	45	8,60
المجموع	213,1	178,3	113,1	20,5	525	100

المصدر: المجلس لوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الوضعية الإقتصادية و الإجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001 ص 8

الشكل رقم (1) : تخصيصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

الشكل رقم(2) : التوزيع السنوي لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي على مختلق القطاعات الرئيسية

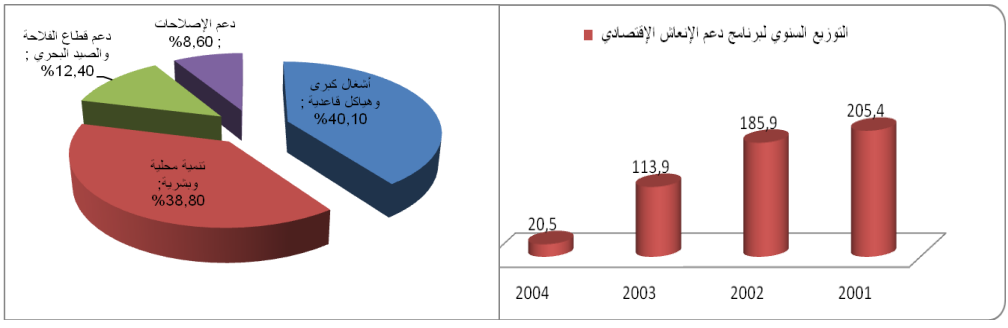

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام معطيات الجدول رقم: (1)

و من خلال الجدول نلاحظ :

❖ **قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية** : فقد خص بأكبر نسبة حيث استفاد ببرنامج خاص يقدر بـ 210,5 مليار دج على مدى أربع سنوات أي ما يعادل 40,1 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، ويدل ذلك على عزم الحكومة على تدارك العجز و التأخر الحاصل في هذا القطاع نتيجة لتأثيرات كل من الأزمة الإقتصادية التي شهدتها البلاد منذ سنة 1986 و الإصلاحات الاقتصادية التي طبقت في التسعينات من القرن العشرين، ويتمحور قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية حول ثلاث مجالات أساسية تتمثل في :التجهيزات الهيكلية، إعادة إحياء المناطق الريفية، الجبلية، الهضاب العليا و كذا قطاعي السكن و البناء الحضري.

❖ **قطاع التنمية المحلية والبشرية** : فلقد بلغت نسبة المبالغ المخصصة لهذا القطاع 38,8 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، ويعد ذلك مؤشر على سعي الحكومة لتحقيق أهداف البرنامج المتمثلة في تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن وتحسين الإطار المعيشي للمواطن خاصة في المناطق الريفية المعزولة، كما سيؤدي دعم الموارد البشرية الى رفع معدلات التنمية البشرية وبالتالي تخفيض نسبة الفقر بين أفراد المجتمع، ويتضمن هذا القسم :التنمية المحلية، الشغل و الحماية الاجتماعية بالإضافة الى التنمية البشرية .

❖ **قطاع الفلاحة والصيد البحري** : يمكن القول أن هذا القطاع لم ينل إلا مبلغ 65,4 مليار دج أي ما يعادل نسبة 12,4 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، حيث يمكن تقسيمه الى قسمين :

أولا :قطاع الفلاحة : إن هذا القطاع قد استفاد من برنامج خاص ابتداءا من سنة 2000 و هو المخطط الوطني للتنمية الفلاحية "PNDA" و هو برنامج مستقل عن برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي، وبالتالي فإن المبلغ المخصص لهذا القطاع يعتبر بمثابة دعم للبرنامج السابق الذكر، ويهدف هذا البرنامج إلى توسيع الإنتاج الفلاحي و ترقية الصادرات، إضافة إلى تحقيق الاستقرار لسكان الريف و المساهمة في محاربة الفقر و التهميش الذي يعرفه الوسط الريفي، وقد بلغ حجم الغلاف المالي المخصص لهذا القطاع حوالي 55,9 مليار دج مسجل بعنوان عدة صناديق خصصت أكبر حصة منه لفائدة " FNDR" الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية بغلاف مالي قدره 53,4مليار دج (95,5).

ثانيا :قطاع الصيد البحري و الموارد المائية: إن الواجهة البحرية الهامة التي تملكها الجزائر (امتداد الشواطئ على طول مسافة 1200كم) تجعل من قطاع الصيد البحري من أهم القطاعات المنتجة، و موردا هاما للثروة، حيث لم تحظى بالاهتمام الكافي، و لم تشغل بصفة كافية تسمح باستغلال فعال لهذا المورد.

إن إدراج هذا القطاع ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي يرمي إلى: تطوير الصيد البحري و تربية المائيات، خلق مناصب شغل دائمة (مباشرة أو غير مباشرة) و تحسين القدرة الشرائية، بالإضافة الى زيادة الإنتاج و تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

❖ **قطاع دعم الإصلاحات** : فيما يخص هذا القطاع فقد تم تخصيص مبلغ يقدر بـ 46 مليار دج، أي نسبة 8,6 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، وجه أساسا لتمويل الإجراءات و السياسات المصاحبة لهذا البرنامج التي تهدف الى دعم و ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة و الخاصة، وتوفير الظروف المناسبة لها من أجل تطوير قدرتها على الإستثمار و الإنتاج و المنافسة، بالإضافة الى تطوير الإدارة الضريبية من أجل رفع الحصيلة الجبائية للدولة و محاربة الغش و التهرب الضريبي.

✓ أما فيما يخص التوزيع السنوي لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي، فيلاحظ من خلال الشكل أعلاه، أنه تركز أساسا على سنوات 2001، 2002،2003 بقيمة 205,4 مليار دج ،185,9 مليار دج ، 113,9 مليار دج وذلك على التوالي، أي بنسبة 39,07 %، 35,36 %، 21,67 %، من قيمة المبلغ المخصص للبرنامج، في حين أن سنة 2004 لم تحض إلا بـ 20,5 مليار دج اي ما يعادل

نسبة 3,9 %، و هو الأمر الذي يدل على عزم الحكومة على تنفيذ معظم المشاريع الخاصة بالبرنامج خلال أقصر فترة زمنية ممكنة بهدف تحسين الظروف المعيشية و التي تدهورت بسبب الأزمة الإقتصادية التي عرفتها البلاد، وما تبعها من إصلاحات إقتصادية خلال فترة التسعينات من القرن العشرين .

1- 2 : نتائج برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي:

إن تقييمنا لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي من حيث الآثار التي أحدثها على مستوى النشاط الاقتصادي سيعتمد على معرفة مدى نجاحه في تحقيق الأهداف التي أنشأ لأجلها والمتمثلة في رفع معدل النمو الاقتصادي، تخفيض نسبة البطالة وكبح ظاهرة التضخم.

أ) **الأثر على النمو الاقتصادي**: وبما أن العمل على رفع معدل النمو الاقتصادي واستدامته يعتبر الهدف الأساسي للبرنامج وعلى العموم فقد عرفت معدلات النمو الاقتصادي ارتفاعا ملحوظا خلال هذه الفترة والجدول التالي يوضح لنا هذه النتائج:

الجدول رقم:(2): قيم المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2004)

السنوات	2001	2002	2003	2004
معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (%)	2,1	4,7	6,9	5,2
عجز/فائض الميزانية العامة من الناتج المحلي الإجمالي	(0,6)	(0,1)	(3,53)	6,9
عجز/فائض الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي	11,7	12,9	13,08	13,1
معدل التضخم	4,2	1,4	2,6	3,6
معدل البطالة	27,3	25,7	23,7	17,7

المصدر :الديوان الوطني للإحصائياتONS

ملاحظة :النسب بين قوسين تعني العجز، وبدونها تعني فائض.

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

- إن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ظهر بمقادير موجبة خلال سنوات تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي مع أن هناك تذبذب في هذه المعدلات بالإضافة الى أنها معدلات جيدة بالمقارنة مع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي المسجلة قبل فترة تطبيق البرنامج وتجدر الإشارة إلى أن الارتفاع في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي انعكست إيجابا على المستوى المعيشي للمواطن، حيث ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، خلال فترة تطبيق البرنامج، من 1.779دولار أمريكي للفرد الواحد سنة 2001 إلى 2.553 دولار أمريكي سنة 2004 ، أي بزيادة قدرها774 دولار أمريكي.

- عجز أو فائض الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قد سجل هو الآخر عجزا خلال الفترة محل الدراسة ليتم تحقيق فائض معتبر سنة 2004 ، ويرجع هذا الفائض أساسا إلى ارتفاع أسعار النفط باعتبار ميزانية الجزائر تعتمد بنسبة كبيرة على الجباية البترولية.

- إن التذبذب المسجل فيما يخص معدل التضخم جاء نتيجة انخفاض قيمة الدينار من جهة، والتعديلات التي أجريت على أسعار السلع المدعمة من طرف الدولة ومن جهة أخرى، سياسة التحكم في الأجور.

-التراجع المستمر للبطالة خلال هذه السنوات،حيث تراجعت إلى حوالي النصف من سنة 2001 إلى سنة 2004 ، ويمكن رد هذا التراجع إلى الإصلاحات الاقتصادية و الانفتاح الذي شجع الاستثمار الأجنبي والوطني في مختلف النشاطات الاقتصادية و التجارية.

ويتضح مما سبق أن الجزائر نجحت إلى حد بعيد في تحقيق التوازنات الكلية للاقتصاد، خاصة بعد تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، فقد تم التّحكم في معدلات التّضخم و البطالة، كما أن ميزان المدفوعات و الميزانية العامة سجلا فائضا خلال السنوات الأخيرة، و تم تقليص المديونية الخارجية كما شهد احتياطي الصرف تحسنا كبيرا.

ب) كبح ظاهرة التضخم: من خلال النتائج الخاصة بمعدلات التضخم للفترة (2001- 2004)، نلاحظ إنخفاض في معدل التضخم في سنة 2002 حيث سجل أقل نسبة بلغت 1,4 % مقارنة بسنة 2001 حيث بلغ 4,2 % ،ليعرف بعد ذلك ارتفاع يصل الى 3,6%سنة 2004 وهذا بسبب الضغط المتصاعد على مستوى الأسعار وتزايد استعمال قدرات الإنتاج الداخلية وعلى العكس من ذلك فان تكلفة الإستيراد ارتفعت بسبب انخفاض معدل الصرف، وهو ما أدى في النهاية إلى ارتفاع نسبة التضخم .

ج) الأثر على التشغيل: نظرا للارتباط الوثيق بين تفعيل معدلات النمو الاقتصادي، وتخفيض نسبة البطالة ظهر توجه واضح لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، للتركيز على المشاريع التي بإمكانها امتصاص أكبر قدر ممكن من اليد العاملة، حيث كانت النتائج الفعلية التي أفرزها البرنامج، من خلال التقارير المتعلقة بهذا الشأن وأهمها التقرير الخاص بالدورة العادية العامة السادسة والعشرين للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES) الخاصة بالسداسي الثاني من سنة 2004 ،فإن الإحصائيات التي أوردتها والمقدمة من طرف مندوب الإنعاش الاقتصادي، فيما يخص عدد مناصب الشغل قد فاقت التوقعات وهي ملخصة في الجدول الآتي:

الجدول رقم(3):حجم مناصب الشغل الفعلية المحققة خلال

مجموع مناصب الشغل المنشأة	%	مناصب دائمة	%	مناصب مؤقتة	%
775632	100	479340	61,8	296292	38,2

المصدر:المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES ، تقرير السداسي الثاني حول الوضعية الاقتصادية لسنة 2004 ،ص 113

الشكل رقم(4):نسبة مناصب الشغل الفعلية المحققة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

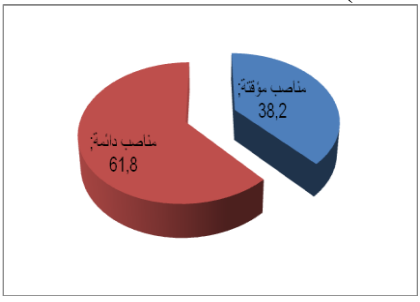

المصدر : من إعداد الباحث و باستخدام معطيات الجدول رقم (3

ولعل أهم الملاحظات التي يمكن إعطاؤها على هذه النتائج هي:

- ✓ لقد فاقت مناصب الشغل المحققة ما كان متوقعا بـ:15682 منصب.
- ✓ غالبية المناصب التي تم توفيرها هي مناصب دائمة بنسبة 61,8 %من مجموع المناصب، وهو ما لم يكن متوقعا حيث ونظرا لطبيعة المشاريع التي تم انجازها كان من المفروض أن يبلغ عدد المناصب المؤقتة 58% من المناصب الإجمالية، وبهذا يكون البرنامج قد وفق لأكثر من خلق ديناميكية لسوق العمل وإنما لتحقيق الاستقرار المنشود به.

وبالتالي يمكن القول أنه من خلال التحسن الذي سجلته معظم المؤشرات الاقتصادية خلال فترة تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والمتمثل أساسا في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض نسبة البطالة والفقر واستعادة التوازنات الاقتصادية الكلية، تبين أن هذا البرنامج قد ساهم إلى حد بعيد في استعادة هذه التوازنات، غير أن هذا جاء نتيجة الاعتماد على بعض القطاعات والتي يرتبط مستوى أداؤها بعوامل خارجية وظرفية كقطاع المحروقات و قطاع البناء والأشغال العمومية، ولم تسجل مشاركة القطاع الصناعي الذي يعد القطاع الرئيسي القادر على تحقيق معدلات نمو حقيقية ومستدامة وهذا بالنظر للمشاكل التي يعاني منها هذا القطاع.

2 - البرنامج التكميلي لدعم النمو – P.C.S.C -(2005-2009) :

بعد النتائج الايجابية المترتبة عن تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وجب على القائمين على تسطير السياسة الاقتصادية بالجزائر مواصلة استخدام الأدوات المختلفة لسياسة الإنعاش الاقتصادي، وعلى رأسها برامج التنمية لكن هذه المرة تستوجب إطلاق برامج ضخمة، ومن هنا جاء الإعلان، عن برنامج جد طموح يهدف إلى تعزيز معدلات النمو الاقتصادي، وكان البرنامج المنطلق بالتالي هو البرنامج التكميلي لدعم النمو.

2-1: محتوى البرنامج التكميلي لدعم النمو: لقد بلغت المبالغ المالية المخصصة للبرنامج التكميلي لدعم النمو مبالغ جد ضخمة، والتي بلغت في شكله الأصلي 4203 مليار دج، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين أحدهما بمناطق الجنوب

بقيمة 377 مليار دج، والآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 693 مليار دج، بالإضافة الى برنامج تكميلي موجه لإمتصاص السكن الهش بـ 270000 وحدة سكنية بمبلغ 800 مليار دج، وحوالي 200 مليار دج من البرامج التكميلية المحلية من خلال الزيارات التفقدية للسيد الرئيس عبر 16 ولاية، زيادة على مبالغ إعادة التقييم للمشاريع قيد الإنجاز التي تدخل ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و المقدرة بـ 1071 مليار دج.

وقد تم تقسيم النفقات المخصصة ضمن البرنامج بين القطاعات وفقا لما يوضحه الجدول الآتي :

الشكل رقم (5): هيكل تقسيم نفقات البرنامج التكميلي لدعم النمو على مختلف القطاعات الرئيسية

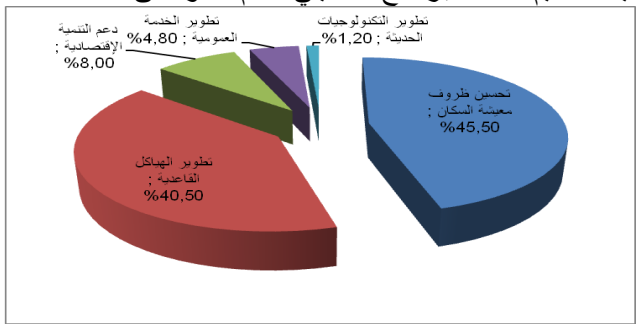

المصدر : من إعداد الباحث و باستخدام معطيات البرنامج التكميلي لدعم النمو (رئاسة الحكومة)www.cg.gov.dz

ويبرز البرنامج التكميلي لدعم النمو رغبة الدولة في خلق ديناميكية متواصلة في فعاليات النشاط الإقتصادي، وذلك من خلال المحاور التي يشملها :

❖ **تحسين ظروف معيشة السكان** : حيث يمثل 45,5 %من قيمة البرنامج أي ما يعادل 1908,5 مليار دج ، وهو يعتبر تكملة لما جاء به برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في برنامج التنمية المحلية و البشرية، ووزعت هذه الحصة على عدة قطاعات كان النصيب الأكبر فيها لقطاع السكن بـ 555

مليار دج وذلك راجع لتحسين ظروف المواطن الذي يعاني من أزمة السكن الخانقة، ويليه قطاع التربية بـ 200 مليار دج قصد تحسين ظروف التمدرس، ثم يأتي قطاع التعليم العالي بـ 141 مليار دج لتوفير أفضل ظروف البحث العلمي و التحصيل على مستوى الجامعة الجزائرية .

❖ **تطوير الهياكل القاعدية** : حيث يمثل 40,5 %من قيمة البرنامج أي ما يعادل 1703,5مليار دج ، وهذه النسبة تؤكد الأهمية التي تعطيها الدولة لقطاع البنى التحتية و المنشآت الأساسية ، ووزعت هذه الحصة على عدة قطاعات فرعية كان النصيب الأكبر فيها لقطاع النقل بـ 700 مليار دج وذلك راجع دائما لتحسين ظروف المواطن، ويليه قطاع الأشغال العمومية بـ 600 مليار دج ، ثم يأتي قطاع المياه من سدود وتحويلات بـ 393 مليار دج ، وقطاع التهيئة العمرانية بـ 10,15مليار دج

❖ **دعم التنمية الإقتصادية :** يتضمن ستة قطاعات رئيسية و هي :

- ✓ **الفلاحة والتنمية الريفية :** حيث خصص له مبلغ 300 مليار دج، لتنمية هذا القطاع الذي يعتبر أكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات بعد قطاع الخدمات.
- ✓ **الصناعة :** حيث خصص لها 13,5 مليار دج وذلك قصد تحسين و تطوير الملكية الصناعية .
- ✓ **ترقية الإستثمار :** حيث خصص له 4,5 مليار دج و ذلك لتهيئة المناخ الإستثماري لجلب الإستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية.
- ✓ **الصيد البحري :** خصص له ما قيمة 12 مليار دج و ذلك لدعم مشاريع الصيد البحري التي لم تعطى لها الأهمية الكبرى من خلال البرنامج السابق.
- ✓ **السياحة :** حيث خصص لها مبلغ 3,2 مليار دج بهدف إنشاء 42 منطقة توسع سياحي إعطاء أولوية لهذا القطاع الحساس.
- ✓ **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية :** خصصت لها الدولة 4 مليار دج، وذلك لإعطاء دفعة قوية لهذا القطاع نظرا للدور الذي يلعبه في إحداث مناصب شغل و التقليل من حدة البطالة و تعزيز القاعدة المؤسساتية من خلال خلق مؤسسات جديدة.

❖ **تطوير الخدمة العمومية :** خصصت لها قيمة 203,9 مليار دج موزعة على القطاعات التالية :

- ✓ **العدالة :** حيث يمثل الضمان الأمثل و الكامل لمصالح الأفراد و المؤسسات و هو يعتبر قطاع جد حساس,
- ✓ **الداخلية :** و الغرض منه تطوير مصالح الأمن الوطني و الحماية المدنية
- ✓ **التجارة :** من أجل تحسين السوق التجارية و ذلك من خلال إنجاز مخابر مراقبة النوعية واقتناء تجهيزاتها.
- ✓ **المالية :** وذلك من أجل عصرنة الإدارة المالية في قطاع الجمارك و الضرائب على وجه الخصوص.

2-2: نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو: ويمكن تلخيص أهم النتائج الخاصة بالبرنامج التكميلي لدعم النمو الخاصة بمختلف القطاعات على النحو التالي :

❖ **السكن :** ويعتبر هذا القطاع جد حساس لما له من أهمية كبرى في تحسين ظروف المواطن، حيث بلغت مجموع السكنات المنجزة خلال فترة البرنامج 1.045.269 سكن موزعة على مختلف الصيغ (العمومي الإيجاري، الإجتماعي التساهمي، الريفي، البيع بالإيجار، الترقوي، البناء الذاتي) ، وبذلك عرفت الدجزائر من خلال تطبيق هذا البرنامج قفزة نوعية من ناحية السكن .

❖ **التربية الوطنية :** هذا القطاع لا يقل أهمية عن مختلف القطاعات الأخرى، فقد تم انجاز 6058 مؤسسة منها : 379 ثانوية، 1013 إكمالية، 1800 ابتدائية، 358 داخلية، 2508 مطاعم مدرسية و نصف الداخلي، مع العلم أن هذا الإنجاز مضاف إليه المشاريع التي كانت قيد الإنجاز و تدخل ضمن

البرنامج السابق، لكن تمويلها من خلال إعادات التقييم الخاصة برخص البرنامج تدخل ضمن هذا البرنامج، وبالتالي يمكن القول أن هذا القطاع أيضا من خلال المشاريع الخاصة به و المنجزة، عرف تطورا ملحوظا في هذه الفترة و خاصة البنية المؤسساتية و تقريب المؤسسات التربوية للمتمدرسين خاصة أصحاب المناطق المعزولة لتحسين ظروف التمدرس.

❖ **التكوين المهني :** تم انجاز 388 مركز تابع لهذا القطاع منه : 11 معهد للتكوين المهني، 103 مراكز للتكوين، 116 ملحقات، 158 داخليات ، وبالتالي يمكن القول في هذا الشأن أن هذا القطاع له دور كبير في تكوين اليد العاملة المؤهلة في جميع الميادين، والتي تساهم في إنعاش مختلف القطاعات و خاصة الصناعة و الفلاحة.

❖ **التعليم العالي :** تم انجاز 351020 مقعد بيداغوجي ، بالإضافة الى 202814 سرير و 149 مطعم جامعي، وهذا من خلال السياسة المتبعة من طرف الدولة من أجل تقريب الجامعة حيث في هذا الشأن تم إنشاء مراكز جامعية في مختلف الولايات حتى ينقص نوعا ما الضغط المسجل في مختلف الجامعات و في مختلف التخصصات، وبالتالي تحسين ظروف التحصيل المعرفي.

❖ **الشباب و الرياضة :** يعتبر هذا القطاع من بين أهم القطاعات التي لها أهمية كبرى في تحسين ظروف المواطن و فك العزلة و خاصة فئة الشباب من خلال إنجاز ملاعب رياضية و مسابح و بيوت الشباب ,,,إلخ، و بالتالي من خلال هذا البرنامج تم إنجاز 1769 وحدة تابعة للشباب و الرياضة منها : 24 ملعب متعدد الرياضات، 212 مركب رياضي جواري، 14 قاعة متعددة الرياضات، بالإضافة الى 118 مسبح و 114 بيت الشباب، ومختلف المشاريع الخاصة بفضاءات اللعب ,,,إلخ .

❖ **الصحة :** تم انجاز 23 مستشفى و 83 عيادة متعددة الخدمات بالإصتفة الى 126 مركز صحي، 11 عيادات الولادة، 402 قاعات العلاج ، وفي هذا الشأن يمكن القول أن معظم المشاريع أنجزت، لكن المشكل هي نوعية الخدمات المقدمة خاصة في هذا القطاع نظرا لنقص التأطير في بعض المستشفيات و في بعض التخصصات.

❖ **الثقافة :** عرف هذا القطاع أيضا انجاز 207 مكتبة و 13 دور للثقافة بالإضافة 29 مركز ثقافي وإعادة تأهيل بعض المنشآت القاعدية الثقافية، ولكن يبقى دائما نقص في الإستخدام الأمثل لهذه المرافق خاصة المراكز الثقافية التابعة في تسييرها للبلديات.

❖ **الطاقة والمناجم :** في هذا الصدد تم ربط ما يقارب 708857 بيت بشبكة الغاز بالإضافة الى 147259 بيت بشبكة الكهرباء و إنجاز 15 محطة لتوليد الكهرباء، و ذلك من أجل رفع الغبن عن المواطن و تحسين ظروفه المعيشية .

❖ **الموارد المائية :** حيث يعتبر هذا القطاع من بين القطاعات الكبيرة ، نظرا للمشاريع الضخمة التي يشرف عليها من أجل إيصال المياه الصالحة للشرب الى المواطن بالدرجة الأولى ، بالإضافة الى الدفعة القوية التي يعطيها الى القطاع الفلاحي من خلال المشاريع الخاصة بتوفير المياه، حيث تم انجاز خلال فترة البرنامج 1015 خزان للمياه ، 1516 آبار، 416 حواجز مائية و 4 محطات تحلية ماء البحر بالإضافة الى 25 سد و 44 محطة للنصفية .

❖ **النقل :** حيث نجد في هذا القطاع كل من إنجاز شبكة السكك الحديدية و عصرنتها(1625كلم) من أجل تسهيل التنقل بالنسبة للأشخاص بالإضافة الى السلع و الخدمات، بالإضافة كهربة السكك الحديدية(300كلم).

❖ **الأشغال العمومية :** هذا القطاع لا يقل أهمية أيضا عن القطاعات الأخرى الحساسة، حيث يعتبر الركيزة الأساسية للمنشآت القاعدية و البنية الطرقية، وفي هذه الفترة الخاصة بالبرنامج تم إنجاز 460 كلم من الطريق السيار شرق-غرب، بالإضافة الى 1860 كلم من الطرق الوطنية و 1658 كلم من الطرق الولائية ، كما نجد أيضا في هذا القطاع من إنجازات كل من صيانة الطرقات و إعادة تأهيلها، و إنجاز منشآت المطارات و إعادة تأهيلها.

❖ **الفلاحة :** ويعتبر هذا القطاع من بين القطاعات التي تعول عليه الدولة نظرا لنسبة مساهمته في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات، ومن خلال هذا البرنامج تم توسيع ما يقارب 235510 هكتار من المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة و 156512 هكتار من الأشجار المثمرة، بالإضافة الى الزراعة الرعوية و فك العزلة عن طريق فتح المسالك، ولكن رغم المجهودات المبذولة و التسهيلات الممنوحة من طرف الدولة في هذا القطاع إلا أنه لم يصل الى المستوى المطلوب نظرا لنقص اليد العاملة المؤهلة في هذا الجانب .

❖ **الداخلية :** في هذا المجال تم إنشاء 102688 محل موجه للعاطلين عن العمل، حيث كان الهدف من هذه المحلات امتصاص البطالة و إعطاء دفعة قوية للنشاط التجاري المنظم و القضاء على الأسواق الموازية.

❖ **التشغيل :** حيث يعتبر هذا القطاع من بين القطاعات المستهدفة في هذا البرنامج و من بين الأوليات، حيث تم استحداث 5031692 منصب شغل منها : 3166374 منصب شغل مستحدث من قبل الإدارات العمومية و المؤسسات، بالإضافة الى 1865318 منصب شغل في إطار الورشات ذات اليد العاملة الكثيفة.

ومن أهم الملاحظات التي يمكن إعطاؤها على هذه النتائج هي:

- ✓ الإنجازات الخاصة بالسكن، و خاصة السكن الريفي الذي أعطى نتائج جيدة من خلال تراجع نسبة النزوح الريفي نحو المدن، بالإضافة الى التحسن الملحوظ في المناطق الريفية من خلال المشاريع الموجهة لتحسين ظروف معيشة المواطن من شبكات المياه و طرق و قاعات علاج ,,,إلخ
- ✓ الإنجازات الخاصة بالتربية و التكوين و التعليم العالي و البحث العلمي، كلها كانت في المستوى المطلوب رغم بعض النقائص إلا أن مجهودات الدولة فيما يخص هذه القطاعات يبقى متواصلا للرفع من المستوى التعليمي و التحصيل المعرفي.
- ✓ الإنجازات الخاصة بالموارد المائية و الأشغال العمومية ، فنظرا لضخامة المشاريع الخاصة بالقطاعين فمعظم المشاريع لم تنجز في آجالها المحددة، وتسليمها سيكون في الخماسي المقبل، في حين أن المشاريع التي انجزت و استلمت أعطت دفعة قوية للبنية التحتية و خاصة الطرقية .
- ✓ الإنجازات الخاصة بالنقل و الداخلية ، فالقطاع الأول لم يعرف تطورا ملحوظا في هذه الفترة نظرا لنوعية الخدمات المقدمة في هذا المجال، وهذه الفترة أيضا عرفت تحويل تسيير إنجاز المحطات البرية من التسيير المركزي الى التسيير اللامركزي من أجل الإسراع في الإنتهاء من الأشغال و تسليم المشاريع الخاصة بالمحطات في آجالها، أما فيما يخص المشاريع الخاصة بالداخلية و التي تتمثل في المحلات التجارية، فلم تعطي ثمارها من خلال التقليل من البطالة و أصبحت معظم هذه المحلات مغلقة نظرا لتماطل السلطات المعنية في توزيعها، وانتشرت بذلك الأسواق الفوضوية.
- ✓ أما فيما يخص التشغيل فقد كان في المستوى المطلوب من خلال المناصب المستحدثة و التقليل من حدة البطالة خاصة خريجي الجامعات من خلال عقود ما قبل التشغيل.

وبالتالي من خلال مختلف الملاحظات السابقة، يمكننا القول أن الإنجازات التي تمت أعطت دفعة قوية للنمو الإقتصادي ، في حين أن النقائص المسجلة و المشاريع التي لم تستلم بعد و تعرف تأخرا، سيتم أخذها كبرنامج متبقى في البرنامج الخماسي 2010-2014 .

3 - برنامج توطيد النمو الإقتصادي – P.C.C.E -(2010 -2014) :

ويندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة أنذاك، وتواصلت هذه الديناميكية ببرنامج آخر للفترة الممتدة 2005 – 2009 وهو البرنامج التكميلي لدعم النمو و الذي تدعم هو الأخر ببرامج إضافية خاصة بولايات الجنوب و الهضاب العليا، ومن أجل استكمال ما كان مبرمجا خلال هذا الأخير تم استحداث برنامج جديد للفترة 2010 – 2014 و ذلك من أجل تدارك التأخر و استكمال المشاريع التي قيد الإنجاز أي امتداد للبرنامج السابق، بالإضافة الى برنامج جديد و طموحات و آفاق تدخل ضمن هاته الفترة.

3-1: محتوى برنامج توطيد النمو الإقتصادي : إن برنامج الإستثمارات العمومية للفترة 2010 – 2014 يمثل تصورا لنفقات بمبلغ 21.214 مليار دج (أي ما يعادل 286 مليار دولار)، ويشمل :

- ✓ برنامج جاري الى غاية نهاية 2009 بمبلغ 9.680 مليار دج (يعادل 130 مليار دولار)
- ✓ برنامج جديد بمبلغ 11.534 مليار دج (يعادل 155 مليار دولار)

ويمكن تلخيص محتوى هذا البرنامج من خلال الشكلين المواليين :

الشكل رقم (6): القطاعات الرئيسية المعنية ببرنامج التوطيد الإقتصادي (2010-2014)

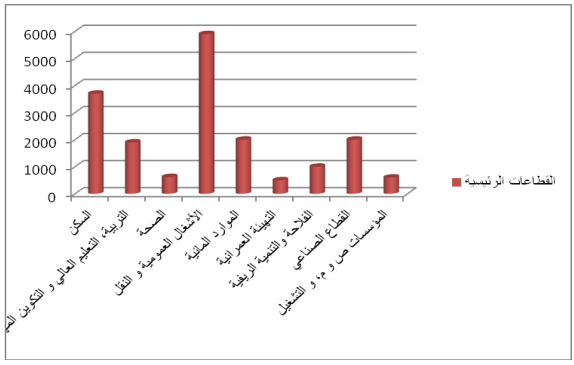

الشكل رقم (7): هيكل تقسيم رخصة برنامج توطيد النمو الإقتصادي حسب البرامج الرئيسية.

الوحدة : مليار دج

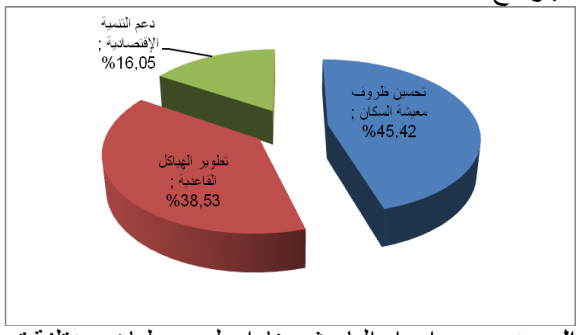

المصدر : من إعداد الباحث، بناءا على معطيات مختلفة تضمنها تقرير مصالح الوزير الأول (مرجع سبق ذكره)

و من خلال الشكلين السابقين نلاحظ :

❖ **قطاع السكن :** حيث استفاد هذا الأخير من 3700 مليار دج بغرض تمويل ودعم إنجاز مليوني سكن تتوزع كمايلي : 500000 سكن إجتماعي إيجاري، 300000 سكن موجه لإمتصاص السكن الهش، 500000 سكن ترقوي مدعم، 700000 سكن ريفي .

❖ **التربية ، التعليم العالي و التكوين المهني :** حيث منح للتربية الوطنية مبلغ قدره 852 مليار دج وذلك بغرض إنجاز 840 ثانوية، 1130 إكمالية، أزيد من 3000 مدرسة إبتدائية بالإضافة الى الداخليات و نصف الداخليات و المطاعم المدرسية، وسيكون تعزيز الوسائل هذا مرفوقا بزيادة التأطيرو إقتناء عدد من الوسائل التعليمية الضرورية.

وخصص للتكوين المهني مبلغ قدره 178 مليار دج من أجل إنجاز أكثر من 300 مؤسسة جديدة للتكوين، و توسيع أزيد من 130 مؤسسة أخرى، بالإضافة الى الداخليات و نصف الداخليات وعصرنة التجهيزات البيداغوجية.

أما التعليم العالي والبحث العلمي فقد خصص له مبلغ قدره 868 مليار، وذلك من أجل توفير 600000 مقعد بيداغوجي و 400000 مكان للإيواء و إنجاز 44 مطعم جامعي، وكذا إنجاز 6500 سكن للأساتذة، بالإضافة الى تعبئة مخصص مالي عمومي جديد بمبلغ 100 مليار دج قصد إنجاز برنامج وطني جديد للبحث.

❖ **الصحة :** حيث خصص له مبلغ 619 مليار دج ، وجه خصوصا لإنجاز 172 مستشفى عام و متخصص، و 377 عيادة متعددة الإختصاصات، 1000 قاعة علاج، الى جانب تحديث التجهيزات الطبية.

❖ **قطاع الأشغال العمومية و النقل :** فيما يخص قطاع الأشغال العمومية فقد تم تخصيص مبلغ قدره 3100 مليار دج ، وذلك من أجل السهر على صيانة الشبكة الهامة للطرقات، بالإضافة الى زيادة وتحديث شبكة الطرق الوطنية وتحسين حركة المرور الحضرية.

أما قطاع النقل فقد استفاد هو الآخر من مبلغ 2800 مليار دج لمختلف منشآت النقل الأساسية، وذلك من أجل إنجاز خطوط أساسية جديدة للنقل بالسكك الحديدية بالإضافة الى تحديث و تأهيل خطوط موجودة، و سيكون الأمر كذلك بالنسبة للنقل البحري الذي شهد عمليات توسعة وعصرنة في هذا المجال، بالإضافة الى تعزيز قدرات النقل الجوي من خلال توسعة المطارات و عصرنتها.

❖ **قطاع الموارد المائية :** حيث استفاد هذا القطاع من مبلغ 2000 مليار دج ، وذلك من أجل تنفيذ أزيد من 3000 عملية تزويد بالماء الشروب، والتطهير وحماية المدن من الفياضانات.

❖ **الفلاحة والتنمية الريفية :** حيث استفاد هذا القطاع من مبلغ 1000 مليار دج، ويرمي هذا الدعم خصوصا إلى الإبقاء على الأثر التحفيزي الهام لتسعيرات جمع القمح و الشعير والبقول و الحليب لفائدة المنتجين، بالإضافة الى دعم تنمية النشاطات الزراعية من خلال إعانات مالية تتراوح ما بين 20 % و 30 %.

❖ **القطاع الصناعي العمومي :** خصص له 2000 مليار دج، و ذلك من أجل إعادة التأهيل المالي للمؤسسات العمومية التي توجد في وضعية صعبة، تحديث شبكة مصانع الإسمنت والمجمع الطبي "صيدال "، بالإضافة الى تحديث جل المؤسسات العمومية للصناعة الميكانيكية.

❖ **دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل :** بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة فقد تم تخصيص مبلغ 150 مليار دج و ذلك من أجل ترقيتها، حيث تمت برمجة لتدعيم تأهيل 20000 مؤسسة صغيرة و متوسطة بالإضافة الى تيسير القروض البنكية.

أما قطاع التشغيل فخصص له مبلغ 350 مليار دج لمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات و مراكز التكوين المهني، ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة و تمويل آليات إنشاء مناصب شغل،

وستضاف نتائج التسهيلات العمومية لإنشاء مناصب شغل الى الكم الهائل من فرص التوظيف و الذي كان الهدف منه بلوغ ثلاث ملايين منصب شغل خلال الخماسي.

3- 2 : نتائج برنامج توطيد النمو الإقتصادي:

إن تقييمنا برنامج توطيد النمو الإقتصادي من حيث الآثار التي أحدثها على مستوى النشاط الاقتصادي سيعتمد أساسا على معرفة مدى نجاحه في تحقيق الأهداف الرئيسية التي أنشأ لأجلها والمتمثلة في رفع معدل النمو الاقتصادي، واستكمال ماتبقى من البرامج السابقة بالإضافة تحسين الظروف المعيشية.

ويمكن القول أن الجزائر نجحت إلى حد بعيد في تحقيق التوازنات الكلية للاقتصاد، خاصة بعد تطبيق هذا البرنامج، حيث تم التحكم في معدلات التضخم و البطالة، بالإضافة الى تقليص المديونية الخارجية كما شهد احتياطي الصرف تحسنا كبيرا.

- أما فيما يخص النتائج المتعلقة بحصيلة المشاريع الخاصة بالقطاعات الرئيسية فنجد :

❖ **التربية الوطنية :** في هذا المجال تم تسجيل إنجاز 24504 مؤسسة تربوية بمختلف الأطوار في سنة 2010، أما فيما يخص 2014 فنجد حوالي 26012 مؤسسة تربوية.

❖ **التعليم العالي :** هذا القطاع أيضا عرف قفزة نوعية من حيث عدد المؤسسات التابعة للقطاع حيث نجد في 2010 ما يقارب 82 مؤسسة في حين سنة 2014 تم إنجاز ما يقارب 99 مؤسسة تابعة لقطاع التعليم العالي.

❖ **التكوين المهني :** حيث تم تسجيل إنجاز ما يقارب 274 معهد للتكوين المهني خلال هذه الفترة، بالإضافة الى 2100 مركز للتكوين المهني.

❖ **الموارد المائية :** هذا القطاع أيضا عرف تحسنا كبيرا، حيث بلغت النسبة الوطنية للربط بشبكة المياه الشروب 98 % سنة 2014 بينما كانت تقدر بنسبة 93 % سنة 2010 .

❖ **الأشغال العمومية :** حيث تم تسجيل 117498 كلم كطول إجمالي لشبكة الطرقات سنة 2014 بالإضافة الى 1132 كلم من الطرق السيارة و الطرق السريعة في نفس السنة.

الطاقة : عرف هذا القطاع أيضا إنتعاشا من خلال الأرقام المسجلة فعلى سبيل المثال تم ربط 4.137.612 بيت بشبكة الغاز و
7.978.226 بيت بشبكة الكهرباء سنة 2014 .

❖ **السكن :** عرف تطورا ملحوظا، خاصة حجم المشاريع السكنية التي استلمت و التي مازالت قيد الإنجاز و ستسلم خلال البرنامج المقبل، كصيغة البيع بالإيجار (AADL) التي منحت الدولة كل الإمكانيات من أجل إتمامها في الآجال المحددة، والتي ستقضي بنسبة كبيرة على أزمة السكن في الجزائر.

4 - الدراسة التطبيقية والنتائج المتوصل إليها : من أجل معرفة مدى تجانس البرامج التنموية خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2001 الى غاية سنة 2014، أي انطلاقا من برنامج الانعاش الاقتصادي الى غاية برنامج توطيد النمو الاقتصادي، سنقوم بتحليل تطور نسب الانفاق المخصصة لكل قطاع (الاعتمادات المالية الممنوحة) باستخدام طريقة تحليل المركبات الأساسية (A.C. P).

حيث تم تجميع البيانات انطلاقا من القوانين المالية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لمختلف السنوات الممتدة بين 2001 و2014 (الاعتمادات المالية الممنوحة)، و تم تصنيف المتغيرات المعتمدة في الدراسة إلى ستة متغيرات تشكل قطاعات الاقتصاد الوطني (قطاع الصناعة (IND)، قطاع الفلاحة والري (AGR)، قطاع الخدمات المنتجة (SER)، قطاع المنشآت القاعدية (INFR)، قطاع التنمية المحلية والبشرية (DL)، قطاعات أخرى (DIV)

وباستخدام طريقة تحليل المركبات الأساسية توصلنا الى النتائج التالية المستخرجة من برنامج (SPSS v.20) :

➢ **مصفوفة الإرتباطات :** كما هي موضحة في الجدول أدناه، حيث تعطينا نظرة عن العلاقة الارتباطية بين المتغيرات.

الجدول رقم (4) : مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات

	Industrie	Agriculture	Services	Infrastructures	Développement local et humain	Divers
Industrie	1	-,180	-,503	,534	-,363	-,049
Agriculture	-,180	1	,397	-,625	,561	-,378
Services	-,503	,397	1	-,690	,446	,121
Infrastructures	,534	-,625	-,690	1	-,846	,048
Développement local et humain	-,363	,561	,446	-,846	1	-,464
Divers	-,049	-,378	,121	,048	-,464	1

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج SPSS

ومن خلال الجدول نلاحظ بعض الارتباطات التي يمكن تفسيرها مثلا وجود ارتباط موجب متوسط (0,534) بين القطاع الصناعي و البنية التحتية وهذا يدل على أن إنتعاش القطاع الصناعي له علاقة طردية مع مختلف البنى التحتية والعكس صحيح، في حين نلاحظ أيضا وجود ارتباط عكسي ضعيف (0,180-) بين القطاع الصناعي والقطاع الفلاحي وهذا يدل ربما على أنه لو كان هناك إنتعاش في القطاع الصناعي (خاصة في البلدان النامية) ستؤثر بنسبة ضعيفة عكسيا من حيث توفر اليد العاملة، حيث نجد أن معظمها تفضل القطاع الصناعي لما له من امتيازات على القطاع الفلاحي، في حين نلاحظ أيضا وجود ارتباط عكسي متوسط (0,363-) بين القطاع الصناعي و التنمية المحلية والبشرية (التربية والتكوين والتعليم العالي)، وفي هذه الحالة ربما يمكن تفسير ذلك من خلال طريقة التكوين في القطاعات التعليمية التي ترتكز بشكل كبير على الجانب البيداغوجي أكثر من الجانب التطبيقي الميداني باستثناء ربما قطاع التكوين المهني والتمهين، ويمكن أيضا تفسير معامل الإرتباط الطردي الموجب بين قطاع الفلاحة والري وقطاع التنمية المحلية (0,561) على أنه الزيادة و الانتعاش في التنمية المحلية من خلال مختلف المشاريع الخاصة بها وعلى رأسها التزويد بالمياه الشرب والتطهير، وبالتالي يكون له أثر إيجابي على قطاع الفلاحة والري.

➢ كما نجد أيضا الجدول الخاص بالقيم الذاتية كما هو مبين أدناه :

الجدول رقم (5) : الجدول الخاص بالقيم الذاتية

Composante	Valeurs propres initiales			Extraction Sommes des carrés des facteurs retenus		
	Total	% de la variance	% cumulés	Total	% de la variance	% cumulés
1	3,090	51,502	51,502	3,090	51,502	51,502
2	1,364	22,729	74,231	1,364	22,729	74,231
3	,691	11,508	85,739			
4	,521	8,686	94,425			
5	,334	5,574	100,000			
6	1,490E-005	,000	100,000			

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج SPSS

من خلال الجدول نلاحظ أن المركبة الأولى تمثل 51,502 % من المعلومات الكلية لمجموعة المتغيرات ، والمركبة الثانية تمثل 22,729 % من المعلومات الكلية لمجموعة المتغيرات، أي مجموعهما يمثل 74,231 % من المعلومات الكلية لمجموعة المتغيرات، وبالتالي من خلال هاته النسبة التفسيرية يمكن الارتكاز فقط على المركبتين الأولى والثانية والتي تعطينا نسبة جيدة دون اللجوء الى جميع المركبات، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال اختيارات البرنامج (SPSS) حيث تم اختيار مركبتين فقط الأولى والثانية ويمثلان المعلومات الكلية لمجموع المتغيرات.

- **مصفوفة المركبات :**كما هي موضحة في الجدول أدناه، حيث نلاحظ أن المتغيرات (SER,INFR ,IND) من خلال المعاملات الخاصة بها، فهي مرتبطة بالمحور الأول، أي ممثلة بشكل جيد في هذا المحور، كما نلاحظ أيضا المتغيرات (AGR,DL ,DIV) أنها مرتبطة بالمحور الثاني وممثلة بشكل جيد في هذا المحور.

بالتالي يمكن القول أن المحور الأول يجمع ما بين القطاعات (SER,INFR ,IND) والمحور الثاني يجمع ما بين القطاعات (AGR,DL ,DIV) .

الجدول رقم (6) : مصفوفة المركبات

	Composante	
	1	2
Services	,871	,083
Infrastructures	-,816	-,467
Industrie	-,735	,021
Divers	,293	-,870
Développement local et humain	,533	,722
Agriculture	,375	,688

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج SPSS

و يمكن ملاحظة ذلك من خلال الشكل رقم (8) الموالي والخاص بانتشار المتغيرات، حيث نلاحظ انتشار وتموقع المتغيرات (INFR ,IND) على يسار المحور الأول وذلك من خلال الارتباطات السالبة للمتغيرات مع محور التمثيل الموضحة في مصفوفة المركبات السابقة في حين يمكن القول أن هاته المتغيرات تشكل مجموعة متجانسة نظرا لقربها من بعضها البعض من حيث التمثيل، ومن

جهة أخرى من حيث معامل الارتباط الموجب الموجود بينهما (0,534) ونجد أيضا المتغيرات (AGR,DL) تشكل هي أيضا بدورها مجموعة متجانسة نظرا لقربها من بعضها البعض من حيث جودة تمثيلها على يمين المحور الثاني وذلك من خلال الارتباطات الموجبة للمتغيرات مع محور التمثيل الموضحة في مصفوفة المركبات السابقة، ومن جهة أخرى من حيث معامل الارتباط الموجب الموجود بينهما (0,561)، كما نلاحظ أيضا تموقع قطاع الخدمات كان على يمين المحور الأول، وذلك من خلال الإرتباط الموجب للمتغيرة مع محور التمثيل ، كما نلاحظ أيضا انتشار وتموقع متغير القطاعات الأخرى على يسار المحور الثاني.

الشكل رقم (8) : الشكل الخاص بانتشار وتموقع المتغيرات

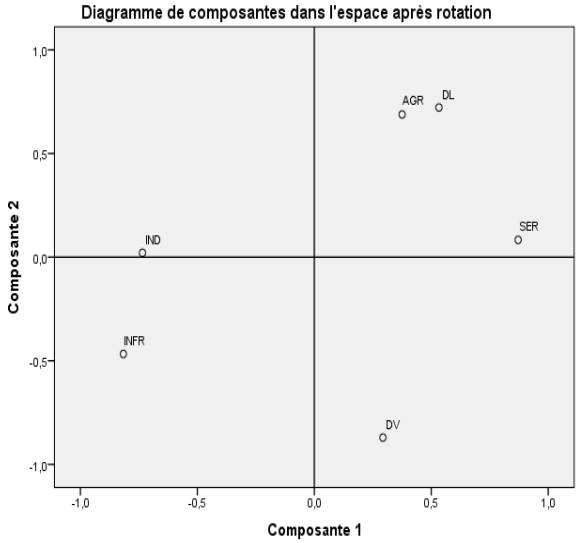

الشكل رقم (9) : الشكل الخاص بانتشار وتموقع المشاهدات (السنوات)

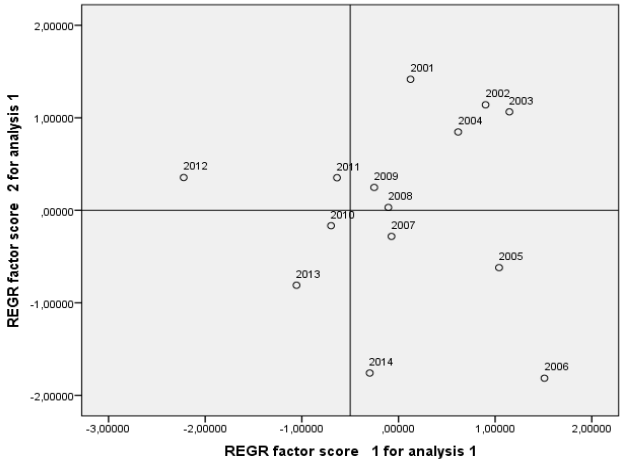

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج SPSS

➢ **تحليل إسقاطات المشاهدات (سنوات الدراسة) :** بعد تحليل الإنتشار الخاص بالمتغيرات على مستوى المحورين الأول والثاني، سنقوم بتحليل الاسقاطات الخاصة بالمشاهدات (السنوات)، كما هو موضح في الشكل رقم (9)، حيث يمكن تصنيف المشاهدات (السنوات) الى مجموعات على حسب درجة التمثيل والتموقع، فنجد السنوات (2001-2002-2003-2004) ممثلة ومتموقعة بشكل مقبول نوعا ما على يمين المحور الثاني، وبالتالي فهي تمثل مجموعة متجانسة فيما بينها، في حين نجد أيضا السنوات (2012-2013) ممثلة ومتموقعة بشكل مقبول نوعا ما على يسار المحور الأول، وبالتالي فهي تمثل مجموعة متجانسة فيما بينها، في حين السنوات الأخرى كانت معظمها متمركزة حول المركز (2007-2008-2009-2010-2011)

في حين نلاحظ أيضا انتشار فردي بالنسبة لسنوات (2005-2006-2014).

وعند تحليلنا لهذه المجموعات يمكن القول أن:

- السنوات (2001-2002-2003-2004) التي تمثل المجموعة الأولى، فإذا بحثنا عن القاسم المشترك بينها وجدنا أنها تمثل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (P.S.R.E) ،حيث نجد من بين الأهداف العملية لهذا البرنامج هو دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الإستغلال في القطاع الفلاحي، بالإضافة الى تغطية الإحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية، و مكافحة الفقر و البطالة وعدم التوازن الجهوي، من خلال تقوية التجهيزات الإجتماعية للبلديات.

وبالتالي يمكن القول أن برنامج دعم الإنعاش، ومن خلال الأهداف التي تم التركيز عليها نجد أن القطاع الفلاحي (AGR) و قطاع التنمية المحلية و البشرية (DL) كان من أهم الإهتمامات خلال هاته الفترة (2001-2002-2003-2004)، وهذا يمكن أن نستنتجه من خلال الإنتشار والتموقع الخاص بالمتغيرات (AGR,DL) و السنوات (2001-2002-2003-2004).

- أما المجموعة الثانية الخاصة بسنة 2005، فيمكن اعتبار هاته الفترة تدخل ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو (P.C.S.C) ،حيث نجد أن هذا البرنامج من خلاله تم الإهتمام بقطاع الخدمات (SER) كالسياحة والنقل، البريد و الإتصال ، وذلك مقارنة بالسنوات الماضية الخاصة ببرنامج الإنعاش الاقتصادي، حيث نجد أيضا في هذه الفترة تسجيل مشاريع جد مهمة في قطاع النقل كإنجاز و تجهيز محطات لنقل المسافرين تقريبا على مستوى 48 ولاية وكان تسييرها مركزيا (وزارة النقل) الى غاية سنة 2010 حيث تم تحويل تسيير هاته المشاريع الخاصة بمحطات النقل الى الولايات المعنية أي تسيير لامركزي.

وبالتالي يمكن القول أن فترة 2005 التي تدخل ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو ، عرفت إهتماما بقطاع الخدمات (SER) مقارنة بالسنوات الماضية، وهذا ما يمكن أن نستنتجه من خلال الإنتشار والتموقع الخاص بالمتغيرة (SER) والسنة (2005).

- أما فيما يخص المجموعة الثالثة الخاصة بالسنوات (2012-2013)، فإذا بحثنا عن القاسم المشترك بينها وجدنا أن هاتين الفترتين تدخلان ضمن برنامج توطيد النمو الإقتصادي (P.C.C.E) ،حيث نجد أن هذا البرنامج عرف تطورا ملحوظ نوعا ما فيما يخص الإنجازات الخاصة بمشاريع قطاع الأشغال العمومية من خلال مشروع الطريق السيار شرق-غرب بالإضافة الى مشاريع محطات الخدمات و مراكز الراحة التي مازالت في طور الإنجاز والتي تدخل ضمن عصرنة هذا القطاع، بالإضافة أيضا إلى مشاريع الطرق الإزدواجية، وكل هذا يدخل ضمن الإهتمام بما يسمى بالبنى التحتية (INFR)، بالإضافة الى الإهتمام بالقطاع الصناعي (IND) وذلك من أجل إعادة التأهيل المالي للمؤسسات العمومية التي توجد في وضعية صعبة، تحديث شبكة مصانع الإسمنت والمجمع الطبي "صيدال " بالإضافة الى تحديث جل المؤسسات العمومية للصناعة الميكانيكية.

وبالتالي يمكن القول أن برنامج توطيد النمو الإقتصادي، ومن خلال الأهداف والنتائج المتوصل إليها نجد أن قطاع البنى التحتية (INFRA) و قطاع الصناعة (IND) كان من أهم الإهتمامات خلال

هاته الفترة، وهذا ما يمكن أن نستنتجه من خلال الإنتشار والتموقع الخاص بالمتغيرات (IND, INFRA) والسنوات (2012-2013).

الخاتمة :

إن السياسة الإقتصادية المنتهجة من طرف الحكومة ابتداءا من سنة 2001، كانت مغايرة تماما للسياسة المتبعة خلال فترة التسعينات من القرن العشرين، وعلى هذا الأساس تم إطلاق وتنفيذ برامج تنموية (برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004 ، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 ، برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2010-2014) ، وذلك رغبة في تحقيق إنطلاقة إقتصادية قوية من أجل تحسين مختلف التوازنات الكلية للإقتصاد الوطني، بالإضافة إلى تحسين الظروف المعيشية .

وبالمقارنة مع وضعية الإقتصاد الوطني التي سبقت تنفيذ هذه البرامج، يمكن القول أنها ساهمت نوعا ما في إعادة الإنتعاش إلى النشاط الإقتصادي من جهة، ومن جهة أخرى فإن تحليل النتائج المتوصل إليها في إطار تنفيذ هذه البرامج التنموية، نستنتج أنها متواضعة نسبيا بالمقارنة مع حجم الموارد المالية المستخدمة، وخاصة فيما يتعلق بمعدل النمو الإقتصادي حيث لم يكن قويا بالدرجة المتوقعة، بالإضافة الى أن قطاع المحروقات لا يزال يمثل أحد المكونات الرئيسية للناتج المحلي الخام، في حين أن قطاع الصناعة الذي يعتبر الأساس لكل نمو حقيقي و دائم، بقي ضعيفا نوعا ما من خلال مساهمته في هذا النمو.

وبالتالي يمكن القول أن السياسة الإقتصادية المتبعة تفتقر إلى عنصر هام وهو نقص الفعالية، رغم توفير حصص مالية ضخمة لإنجاح هذه البرامج التنموية من أجل الحصول على نتائج جيدة ، وذلك راجع إلى غياب إستراتيجية إقتصادية واضحة وشاملة، والوتيرة المتواضعة للإصلاحات الإقتصادية بالإضافة إلى عدم تنويع مصادر تمويل هذه البرامج والذي يرتكز على إيرادات الجباية البترولية، حيث أنه في حالة إنهيار أسعار المحروقات فإنه بالضرورة سيؤدي الى تعطيل هذه السياسة الإقتصادية، كما يمكن القول أيضا أن إشراك الخبراء والباحثين الإقتصاديين في تقييم هذه السياسة الإقتصادية المنتهجة، سيساهم مستقبلا وخاصة في البرنامج الخماسي (2015-2019) في تجنب مختلف النقائص والملاحظات التي مست البرامج السابقة حتى تكون هناك فعالية و نتائج جيدة.

المراجع

1 - قانون رقم 01-12 المؤرخ في 27 ربيع الثاني 1422 الموافق لـ 19 جويلية 2001 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2001 الصادر بالجريدة الرسمية رقم 38 بتاريخ 21 جويلية 2001.

2- المجلس لوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الوضعية الإقتصادية و الإجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001 .

3- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES ،تقرير السداسي الثاني حول الوضعية الاقتصادية لسنة 2004 ،

4- وزارة المالية، ملف حول برنامج دعم النمو (2005-2009)، ص23.

5- ملحق بيان السياسة العامة ، مصالح الوزير الأول.

6- التجهيزات العمومية، PSD,PCD ، تقرير صادر عن وزارة المالية (قسم التلاخيص الميزانياتية)، 2013.

7- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004، مؤشرات عامة عن الدول العربية لعام 2003، المنشور في موقع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، www.arabfund.org .

8- التقرير الاقتصادي العربي الموحد(صندوق النقد العربي)، الفصل الأول : التطورات الاقتصادية الدولية ،2014 ،المنشور في موقع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، www.arabfund.org
9- تقرير حول حصيلة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، المديرية العامة للميزانية، 2001-2004 .

10- تقرير حول وضعية النفقات المحققة بعنوان برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة الممتدة ما بين 2001 و 2004 ، المديرية العامة للخزينة -وزارة المالية.

11- تقرير خاص بالبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 ، وزارة المالية، المديرية العامة للميزانية، فرع التلاخيص الميزانياتية، مديرية الإحصاء والتوازنات الجهوية، 2009.

12- World Bank; opcit; page: 24 /2001-2004 .
13 - Banque d'Algérie ; Rapport annuel de la banque d'Algérie 2008 ; page : 190 ;
14- ONS; Algerie en quelque chiffres , résultas 2007- 2009 , N 40,édition 2009-2010.
15 - Indicateurs économiques et financiers de l'Algérie " FMI"

16 - معطيات البنك الدولي : http://data.worldbank.org/
17 - موقع رئاسة الحكومة : www.cg.gov.dz

18 - موقع وزارة المالية : www.finances-Algeria.dz
19- الديوان الوطني للإحصائيات ONS: www.ONS.dz

20- ملحق بيان السياسة العامة ، مصالح الوزير الأول الموقع :-www .premier ministre.gov.dz
21 - موقع بنك الجزائر :www .bank of algeria.dz
22- موقع صندوق النقد الدولي (FMI): www . IMF.org